

الإفصاح العام الإضافي لبنك البحرين والكويت – التأثير المالي لجائحة كوفيد – 19 في 30 يونيو 2021

وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم رقم: OG/259/2020 المؤرخ في 14 يوليو 2020 والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية في ظل التأثيرات الحالية لفيروس كورونا (كوفيد - 19)، تفصح المجموعة في هذا التقرير عن معلومات إضافية تتعلق بالتأثير المالي لتفشي جائحة كوفيد-19 على قوائمها المالية المرحلية الموحدة المختصرة ونتائج عملياتها للفترة المنتهية في 30 يونيو 2021.

لقد انتشرت جائحة كوفيد – 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما أدى إلى تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية. وقد تضمنت هذه الإجراءات إغلاق الأعمال التجارية وفرض قيود على السفر والحجر الصحي وفرض قيود على التجمعات العامة والخاصة. ولقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية خلال هذه الفترة في عدد كبير من الاقتصاديات المتقدمة في النمو والناتجة.

لقد أظهرت المجموعة قوة مالية ومرونة تشغيلية بالرغم من هذه الأحداث، بالتزامن مع حماية صحة وسلامة الموظفين، ودعم العملاء في الوقت نفسه. ولا تزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن تطور الفيروس، والإجراءات التي يمكن تنفيذها لإبطاء انتشاره، والتقدم المحرز في أخذ اللقاح. هذه العوامل تزيد من حالات عدم اليقين المحيطة بالتوقعات المستقبلية.

تعمل المجموعة باستمرار على مراقبة الوضع الحالي، وهي تعتبر دوماً موظفيها وعمالها على حد سواء من الأولوية الأولى لديها. ويلتزم بنك البحرين والكويت التزاماً كاملاً بدعم المجتمعات المحلية التي يعمل فيها وستبذل المجموعة جهداً إضافياً نحو دعمها لتلك المجتمعات في جميع الأوقات.

وفقاً للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها القيادة الرشيدة لمملكة البحرين لمكافحة انتشار جائحة كوفيد – 19 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي للحد من الضغوطات المالية المفروضة على المواطنين والأعمال التجارية، فقد كرس البنك فريق عمل لتنفيذ جميع هذه الإجراءات وضمان الدعم الكامل لبلدنا ومواطنيه وعمالنا المخلصين ولموظفينا المتفانين طوال هذه الفترة. وقد نفذ البنك عدداً من الإجراءات لضمان الاستعداد التشغيلي والمواصلة في تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات لعملائه، بما في ذلك:

- التأكد من أن العمليات التشغيلية للبنك تسير كالمعتاد؛
- توزيع الموظفين بين المكتب الرئيسي والفروع والمواقع الأخرى والعمل عن بعد من المنزل لضمان استمرارية تصريف الأعمال؛
- حلت الاجتماعات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت والهاتف محل غالبية الاجتماعات الفعلية؛
- تنفيذ بروتوكولات التعقيم وإجراءات التباعد الاجتماعي؛ و
- التواصل المستمر مع العملاء للاستفادة الكاملة من مجموعة واسعة من القنوات الإلكترونية التابعة لبنك البحرين والكويت التي يمكن الاعتماد عليها والتي تقدم خبرات متميزة.

ومن ناحية أخرى، فقد تدخلت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم باتخاذ إجراءات لحماية استقرار الاقتصاد العالمي بالاستعانة بمجموعة واسعة من الإجراءات بدءاً من خفض أسعار الفائدة إلى برنامج شراء الموجودات بالإضافة إلى ضخ سيولة جوهرية في الاقتصاد.

خلال الفترة، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، لقد عرضت المجموعة على العملاء خيار تأجيل دفع الأقساط لمدة ستة أشهر إضافية بدءاً من بداية الفترة بتمديد المدة مع الأخذ في الاعتبار الفائدة الإضافية المحتسبة وإبقاء القسط دون تغيير ودون زيادة الفائدة أو فرض رسوم. من المتوقع أن تطبيق خيار التأجيل الإضافي للقرض سوف يؤدي إلى تأخير إجمالي التدفقات النقدية للبنك بحوالي 63.8 مليون دينار بحريني. تم تمديد خيار التأجيل هذا لمدة 6 أشهر إضافية حتى 31 ديسمبر 2021.

النقاط الواردة أدناه تلخص التأثير المالي العام على القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة:

- لقد كان للخسائر الائتمانية المتوقعة المقدره التي تعزى إلى جائحة كوفيد – 19 تأثير سلبي بمبلغ وقدره 3.4 مليون دينار بحريني على إجمالي الموجودات الموحدة الخاصة بالمجموعة كما في 30 يونيو 2021.
- تأثير سلبي بمبلغ وقدره 2.0 مليون دينار بحريني على القائمة المرحلية الموحدة المختصرة للأرباح أو الخسائر للمجموعة للفترة نتيجة للتأثير على أعمال بطاقات الائتمان.
- تأثير سلبي بمبلغ وقدره 3.2 مليون دينار بحريني على القائمة المرحلية الموحدة المختصرة للأرباح أو الخسائر للمجموعة للفترة نتيجة للتأثير على الدخل الناتج من الشركات الزميلة.
- تأثير سلبي بمبلغ وقدره 0.5 مليون دينار بحريني على القائمة المرحلية الموحدة المختصرة للأرباح أو الخسائر للمجموعة للفترة نتيجة لتأثير مجموع الرسوم التي ألغيت بسبب تأجيل القروض خلال الفترة.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات وأوجه عدم التيقن الناتجة عن هذه الجائحة، لا يزال بنك البحرين والكويت يحتفظ بوضع قوى جداً للسيولة حيث عمل البنك على ضخ السيولة في الأسواق التي يعمل فيها لدعم الاقتصاديات المحلية وعملائه في مثل هذا الوقت الصعب. ولا تزال نسبة تغطية السيولة الموحدة وصافي نسبة التمويل المستقر الموحد في وضع مريح للغاية عند 263.2% و133.7% على التوالي كما في 30 يونيو 2021، أي أعلى من الحد المخفض الذي حدده مصرف البحرين المركزي البالغ 80% والحد القياسي البالغ 100%. وعلاوة على ذلك، ظلت مؤشرات السيولة الأخرى، مثل نسبة صافي القروض والسلف إلى ودائع العملاء، عند مستويات ثابتة. وتعتبر الإدارة الحكيمة للسيولة هي ذات أهمية قصوى بالنسبة لبنك البحرين والكويت ويتم إدارة السيولة على أساس فاعل للغاية، ولكن بشكل متحفظ.

تحرص المجموعة على الحفاظ على رسملة قوية لدعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية. وتتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية من أجل الحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والحفاظ على التنمية المستقبلية للأعمال. كما في 30 يونيو 2021، حافظت المجموعة على مستوى جيد من نسبة ملاءة رأس المال مقارنة بالحد الأدنى لمصرف البحرين المركزي المقر للبنوك المحلية ذات الأهمية المنهجية والبالغة 14.0%.

لا ينبغي الاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه لأي أغراض أخرى. وبما أن وضع جائحة كوفيد – 19 غير مؤكد ولا يزال في مرحلة التطور، فإن التأثير الوارد أعلاه هو اعتباراً من تاريخ إعداد هذه المعلومات، حيث قد تتغير الظروف مما قد يؤدي إلى أن تكون تلك المعلومات قديمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تمثل هذه المعلومات تقييماً شاملاً وكاملاً لتأثير جائحة كوفيد – 19 على المجموعة، كما لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل مدققي الحسابات الخارجيين.



محمد عبدالله عيسى

رئيس تنفيذي

مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

27 يوليو 2021